النظام الفيدرالي ونشاطه في الولايات المتحدة الأمريكية
في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

المدرس المساعد

إيمان صباح احمد محمد الجيلاوي

مديرية تربية بابل

البريد الإلكتروني Email : Emanaljelawi@ Gmail.com

الكلمات المفتاحية: وزير الخزانة، الحزب الفيدرالي،الأوراق الفيدرالية ، ١٧٨٩.

كيفية اقتباس البحث

الجيلاوي ، إيمان صباح احمد محمد، النظام الفيدرالي ونشاطه في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢١،المجلد:١١ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The federal system and its activities in the United States of America In the second half of the eighteenth century

Eman Sabah Ahmed Mohammed Aljelawi

Babylon Education Directorate

Keywords : Minister of Treasury, The Federalist Party, Federal Papers, 1789.

How To Cite This Article
Aljelawi, Eman Sabah Ahmed Mohammed, The federal system and its activities in the United States of America In the second half of the eighteenth century, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2021,Volume:11,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The federal system is the first prominent system that contributed to the emergence of the United States of America. It elevated the platform of government in the United States. The Federal Constitution was announced, which defined the mechanisms of central government administration and the organization of the relationship between that government and state governments, and the organization of specializations between them, thus achieving the building of the unity of American society. With development stages from 1787 to the present day.

The federal system represents an important communication link, i.e. the mediator between the people and their government (who are responsible for making decisions). It also constitutes a major structure within the structures of the political system that has a role in organizing and managing sectors of society and crystallizing them and providing channels for participation between members of society and obtaining the support of individuals and groups in order to facilitate the goal. Central to

the existence of the federal system is access to power and the takeover of power.

This system was able to achieve prosperity for the United States of America in all fields by means of organization and continuity through common goals and principles that work together in order to achieve the goals for which it was established and to establish stable relations at the local and national level, and the federal system laws and its amendments have been relied upon as a method of work. To the government and society and was able to show strength and success in many political, economic and social issues.

The research aims to identify the federal system, its characteristics, and the most prominent of what it presented to the United States of America, and an attempt to solve the problem of sovereignty conflicts between the federal government and state governments through the American Constitution, which has achieved many achievements for the United States of America.

الملخص

يعد النظام الفيدرالي اول نظام بارز اسهم في نشوء الولايات المتحدة الأمريكية أرتقى منصة الحكم في الولايات المتحدة وتم إعلان الدستور الفيدرالي الذي حدد آليات عمل إدارة الحكومة المركزية وتنظيم العلاقة بين تللك الحكومة وحكومات الولايات وتنظيم الاختصاصات فيما بينها وبالتالي حقق بناء وحدة المجتمع الأمريكي ، كما انه مر بمراحل تطويرية من عام ١٧٨٧ وحتى يومنا هذا .

يمثل النظام الفيدرالي حلقة اتصال مهمة أي الوسيط بين الشعب وحكومته (من يضطلعون بمسؤولية صنع القرارات) وتشكل أيضاً بنية رئيسية ضمن بنى النظام السياسي والتي لها دور في تنظيم وإدارة قطاعات من المجتمع وبلورتها وتوفير قنوات للمشاركة بين أفراد المجتمع والحصول على تأييد الأفراد والجماعات بغية تسهيل الهدف المركزي من وجود النظام الفيدرالي وهو الوصول إلى السلطة والاستيلاء على الحكم .

استطاع هذا النظام تحقيق الازدهار للولايات المتحدة الامريكية في جميع الميادين بفعل التنظيم والاستمرارية من خلال الاهداف و المبادئ مشتركة التي تعمل سوية من اجل تحقيق الغايات التي قامت من اجلها وإقامة علاقات مستقرة على المستوى المحلي والمستوى القومي ، وقد تم الاعتماد على قوانين النظام الفيدرالي وتعديلاته كمنهج عمل للحكومة والمجتمع واستطاع اظهار القوة والنجاح في الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

يهدف البحث على التعرف على ماهية النظام الفيدرالي وخصائصه وابرز ماقدمه للولايات المتحدة الامريكية ومحاولة حل مشكلة تعارض السيادة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات عن طريق الدستور الأمريكي ، والذي حقق الكثير من الإنجازات للولايات المتحدة الامريكية .

المقدمة

يعد النظام الفيدرالي اول نظام سياسي انشأ في الولايات المتحدة الامريكية وحكمت وفق الدستور الفيدرالي الأمريكي، ويعد الأساس في بناء وقوة الحكومة الامريكية ، **وهو نمط من أنماط التنظيم السياسي والمؤسساتي للدول اتحدت بموجبه مجموعة وحدات سياسية مستقلة (دول، ولايات) في دولة فدرالية واحدة، وتمتعت الوحدات السياسية باستقلالية واسعة في تدبير شؤونها وبهياكل مؤسساتية مستقلة تماما عن الحكومة الفيدرالية، مع أن العلاقة بين الطرفين يجب أن تبقى محكومة بمبدأ تقاسم السلطة والسيادة.**

تتوفر في النظام الفدرالي وحدات فيدرالية على حكومات كاملة الصلاحيات في تدبيرها للشأن المحلي، في حين تؤول للحكومة المركزية السلطات المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع، كما تتولى جميع الشؤون المالية كتحصيل الضرائب ووضع الميزانية الفيدرالية، ويكون للوحدات السياسية الفيدرالية نصيب من عائدات الضرائب والنشاط الاقتصادي والاستثماري الذي يتم على أراضيها .

برز النظام الفيدرالي كقوة لها تأثيرها في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً عند قيادته للعملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث أستطاع بأفكاره ومبادئه السياسية أن يحافظ على وحدة الاتحاد الأمريكي، فضلاً عن ذلك تأكيده لتحقيق الرخاء والازدهار الاقتصادي للأمة الأمريكية ، وكانت كل هذه الأمور هي سبب اختياري للموضوع . كما ان البحث اتسم بتسلم الحزب الفيدرالي الحكومة الامريكية ، وفوزه بتحقيق العديد من الانجازات الاستراتيجية ، ومعالجته للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ضم البحث مقدمة ومبحثين وخاتمة ، تناول المبحث الأول نشأة النظام الفيدرالي ١٧٨٧ ووضح فيه العوامل الممهدة لقيام النظام الفيدرالي ونشوئه ومميزات ومبادئ هذا النظام ، وعرض المبحث الثاني المعنون سياسة النظام الفيدرالي وانجازاته وبين فيه سياسته وبنوده وابرز ما حققه من إنجازات .

سلطت الكتب الأجنبية العديدة الضوء على مجمل الأحداث الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أضفت على البحث أهمية بالغة، كل حسب وجهة نظر مؤلفه ومدى معاصرته للأحداث وتحليله للوقائع التاريخية، مبينين سياسة النظام الفيدرالي الفاعل في الولايات المتحدة

الامريكية ، ومنها كتاب Carol Berkin , making America : A History of The United states لمؤلفه المؤرخ كارول بيركن Carol Berkin وهو من الكتب المهمة الذي تناول تاريخ سياسة الولايات المتحدة الامريكية وتطوراتها وقد رفد البحث بمعلومات قيمة والذي أسهم في فهم مجموعة التغيرات السياسية التي حدثت في الولايات المتحدة ، وكتاب تاريخ السياسة الاجتماعية الأمريكية American Political Social History لمؤلفه هارولد أندروود فولكنر Harold Underwood Faulkner فقد كان بحق واحد من أهم المصادر وركنا مهما من أركان البحث لما تضمنه من معلومات تميزت بالموضوعية والابتعاد عن المبالغة التي يتصف بها معظم المؤلفين الأمريكيين الأمر الذي يزيد من أهميته وفائدته للبحث.

والى جانب هذه المصادر الأجنبية فهناك الكتب العربية والمعربة ، التي قدمت معلومات نافعة حول مواضيع كان في مقدمتها كتاب تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية كارلهاينتس دشنر ترجمة محمد جديد والذي رفد البحث بالمعلومات المهمة والقيمة، وكتاب النظام السياسي في الولايات المتحدة للمؤلف دافيد كوشمان كويل الذي ساعد بمعالجة النقص الموجود في البحث ولاسيما في الجانب السياسي ، والتي كان لها اثر كبير في أغناء مادة البحث بالمعلومات .

المبحث الأول

نشأة النظام الفيدرالي ١٧٨٧

العوامل الممهدة لنشوء الفيدرالية :

كان البريطانيون الذين يشكلون الغالبية العظمى من المهاجرين الاوائل الى أمريكا الشمالية يفتخرون بكونهم من بريطانيا وأصولهم من الانجلوساكسون حيث كانت المستعمرات خاضعة صوريا للتاج ، ولكن وفي عام ١٧٦٠ تولى الملك الشاب في بريطانيا وهو جورج الثالث عمره اثنا وعشرين عاماً الحكم ، ولم تكن لديه خبرة كافية فيه ، اذ بدأ عهده بإقصاء الوزراء من اصحاب الخبرة وتعيين المقربين منه من حزب الأحرار، كانت للملك الشاب رغبة جامحة في اثبات نفسه وبدأ بفرض أنواع مختلفة من الضرائب على المستعمرات في أمريكا ورأى أن على هذه المستعمرات ان تدفع ثمن الحماية البريطانية لها وأن تكون في خدمة التاج البريطاني . [١]

لكن ومع استمرار تزايد أنواع الضرائب التي بدأ الملك الشاب بفرضها، والتشدد في عمليات التحصيل والملاحقة فقد تجرأ المجلس القاري الرابع للولايات الأمريكية في يوليو/تموز ١٧٧٦ اعلان استقلال الولايات عن بريطانيا على أساس انه ليس من حق بريطانيا أن تفرض ضرائب وليس للولايات الأمريكية تمثيل في برلمان التاج البريطاني . [٢]

رفضت بريطانيا هذا الاستقلال من حيث المبدأ، وقامت بالرد عملياً بإرسال قواتها من كندا الى نيويورك وبوسطن لتأديب القائمين على الانتفاضة ضد اوامر التاج وهكذا بدأت الحرب الثورية ضد بريطانيا. في ظل هذا الوضع المتأزم وأمام رفض الناس في العديد من الولايات دفع الضرائب اضطرت حكومات الولايات الأمريكية الى زيادة التعاون العسكري فيما بينها (ثلاثة عشر ولاية في ذلك الوقت)، لمواجهة التحركات العسكرية البريطانية، اذ كشفت معركة ساراتوجا عام ١٧٧٧ (ساراتوجا هي محافظة من محافظات ولاية نيويورك) عن دور التكاتف بين حكومات مستعمرات أمريكا الشمالية في هزيمة العدو المشترك .[٣]

ان بنود الاتحاد الكونفدرالي التي صدرت عام ١٧٧٧ بموافقة الثلاث عشرة ولاية والتي أكدت على تعزيز المصالح المشتركة للولايات والحفاظ على سيادتها مع نسبة تمثيل متساوية وصوت واحد لكل ولاية كانت خطوة في الطريق الصحيح غير أن المشاكل الناتجة عن الحرب من أزمة مالية واقتصاد متدهور ، وقضية الاقاليم الغربية التي طالت كل ولاية بإضافة الأراضي والشواطئ الساحلية والتبادل التجاري ، كل ذلك أثبت للسياسيين والقانونيين بوجوب مراجعة بنود الاتحاد باتجاه تقوية الحكومة المركزية على حساب الولايات إذا ما أريد لهذا الاتحاد الاستمرار. [٤]

كانت بداية الاتحاد تقوم على تعاون محدود بين دول مستقلة تختلف في هيكل الحكم في كل منها ، وتم بالفعل انشاء اتحاد كونفدرالي كحل يتيح أكبر قدر من الاستقلال للولايات، وكان ذلك عام ١٧٨٣، لكنه لم يثبت اي جدوى في تحقيق الوحدة الاقتصادية أو السياسية، بسبب عدم وجود سلطة مشتركة لديها صلاحيات فوق سلطة الولايات فكان فشله الذريع خلال الأزمة الاقتصادية الخانقة في تلك الفترة. [٥]

حالة التفكك في الاتحاد الكونفدرالي قبل لما يقرب الأربع سنوات من عمره كشفت عن وضع خطير عاشته الولايات الامريكية بعد بداية الثورة الأمريكية ضد الحكم البريطاني . **ففي عام ١٧٨٣ (عند انشاء الاتحاد الكونفدرالي)، أي بعد الحرب الثورية، دخلت الأمة مرحلة اتسمت بظروف سياسية وتجارية غير مستقرة.... وقد رسم بعض المؤرخين صورة قاتمة للمشكلات التي كانت تواجهها البلاد الفتية. لكن لاشك أن الوضع بدأ يسوء بشكل كبير بعد عام ١٧٨٣. لقد كانت كل ولاية تتصرف وكأنها دولة مستقلة، ورفضت المجالس التشريعية في الولايات الوفاء بالديون التي ترتبت عليها خلال الحرب الثورية (ضد الاحتلال البريطاني). كما أن العديد من الولايات سنت قوانين تمكن الدائنين من التهرب من تسديد ديونهم، والأسوأ من هذا كله انه بدأ بعض الناس في التفكير مرة أخرى باللجوء إلى السلاح لحل مشكلاتهم. ففي غربي ولاية ماساتشوستس في عام ١٧٨٦ تمرد آلاف المزارعين بزعامة الكابتن دانيال شيز ضد**

حكومة ولاية بوسطن، وتمكنت قوات الحكومة في آخر الأمر من سحق التمرد. وتساءل جورج واشنطن وزعماء آخرون ما إذا كانت المستعمرات قد ثارت ضد بريطانيا العظمى دون جدوى.(٦)

ظهرت في ظل هذه الازمة الخانقة ضرورة لايجاد حل للحد من الصراع بين الولايات وعدم التزام بعضها بما تعهدت به، هذا الحل يقوم على قيام سلطة مشتركة تقبل بها الولايات للتخفيف من ميل هذه الولايات للاستقلال من جهة والتعامل مع القضايا المشتركة بطريقة أفضل من جهة أخرى، وهذا الحل تطور فيما بعد الى شكل النظام الفيدرالي مع اعلان الدستور الفيدرالي عام ١٧٨٧ . (٧)

دفع تطور الدولة الحديثة وتشعب التزاماتها وبُناها السياسية والمؤسساتية الدولة الفيدرالية إلى التخلي تدريجيا عن النهج الكونفدرالي لفائدة الفيدرالية القائمة على اتحاد كيانات مستقلة وذات سيادة، في اتحاد فيدرالي تقوده حكومة تتقاسم الصلاحيات والسيادة الوطنية مع حكومات الوحدات المشكلة للدولة. (٨)

قام النظام الكونفدرالي على اتحاد كيانات سياسية داخل نظام اتحادي مشترك يقوده مجلس فيدرالي تمثل فيه الكيانات المشكلة للاتحاد ويتمتع بصلاحيات ذات طبيعة تنسيقية ، لكن لهذا النظام محدوديتَه في التعامل مع النزعة المركبة المتنامية لطبيعة بنية الدولة والوظائف التي تقوم بها، لاسيما مع تطور آليات تسيير الشأن المحلي واتساع نطاقه ليشمل عددا من الخدمات الأساسية. (٩)

ضرورة استبدال الدستور الكونفدرالي :

زادت حدة العصيان والانتفاضات السياسية ضد الحكومة الناشئة نتيجة للضعف المتوالي للحكومة المركزية وضعف دستورها الكونفدرالي ، مما أدى الى غياب النظام المالي الموحد بين جميع الولايات وبالتالي الى اضعاف التبادل الاقتصادي بينها ، وكذلك صعوبة توحيد الإجراءات التجارية . (١٠)

وقد وصل الامر من السوء الى درجة ان كثيرا من الولايات قامت بتبني سياسات حمائية وعدوانية ضد ولايات أخرى عن طريق فرض ضرائب باهظة على تصدير المنتجات من تلك الولايات الى غيرها ، وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة زادت ديون المزارعين والناس البسطاء والتجار. وعندما عجز الناس عن سداد ديونهم للبنوك ،قامت الحكومة بسجن أولئك الذين عجزوا عن سداد ديونهم للبنوك المقرضة . (١١)

قام احد العسكريين عام ١٧٨٦ وهو القبطان دانيل شاي بتنظيم مجموعة من الناس والمزارعين الغارقين بالديون في مظاهرات كبيرة وقام المتظاهرون بالاعتداء على محاكم ومؤسسات حكومية ، واثاروا الفوضى في كل مكان . (١٢)

كان لهذه الاعمال المشاغبة صدى سلبي لدى الإباء المؤسسين الذين تأكوا حينها بأن عليهم تغيير الأمور وخلق حكومة اكثر فاعلية . وكانت الخطوات العملية التي قاموا بها في ذلك الاتجاه هي الاجتماع في ميريلاند وفي فيلادلفيا . (١٣)

اولاً : اجتماع ميريلاند ١٧٨٦

بعد ان ثبت للجميع بأن الدستور الكونفدرالي والحكومة الكونفدرالية كانا غير ناجحين وانهما فشلا في تأسيس حكومة أمريكية قوية ، توجه الإباء المؤسسون الى الاجتماع في مدينة انابوليس ،ميريلاند وكان الهدف الرئيسي بهذا الاجتماع هو التباحث حول المشاكل الاقتصادية ومحاولة الأشخاص التشريعين وأعضاء الكونغرس الكونفدرالي وأعضاء السلطات التشريعية من الولايات المتعددة إيجاد حلول للضعف الاقتصادي للدولة الناشئة ، ونجح الاجتماع في حل المشاكل الاقتصادية بين الولايات وبين الحكومة المركزية ، ونجح في بحث خلق سلطة تنفيذية قوية ، وكذلك ضرورة تبني سياسات اقتصادية تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي . كما نجح في دعوة جميع أعضاء مؤسسات الكونغرس (الكونغرس في كل الولايات) الى الاجتماع مرة ثانية ، ولكن هذه المرة في فيلادلفيا . (١٤)

ثانيا : اجتماع فيلادلفيا – الاجتماع الدستوري ١٧٨٧

خلال اجتماعهم في ميريلاند ، اتفق ممثلوا الولايات على ان يجتمعوا في فيلادلفيا ، وكان هناك خلال الاجتماع توجهان فكريان متمايزان يدعمهما مجموعتان مختلفتان هما الجمهوريين الذين طالبوا بضرورة الحفاظ على وجود الحكومة المركزية الضعيفة والتي لاتتمتع بسلطات تنفيذية قوية حتى لاتتدخل في الشؤون الخاصة بالولايات .والمجموعة الثانية هي ماسميت بالاتحاديين وهي مجموعة من السياسيين الذين أرادوا إعادة النظر بالدستور الكونفدرالي ودعوا الى ضرورة خلق حكومة اتحادية مركزية قوية . وضمت هذه المجموعة هاملتون وماديسون وظلت الوفود تتوافد من الولايات ، حتى اكتملت تقريبا في ٢٥ مايو/ايار ١٧٨٧ ، اجتمعت في مدينة فيلادلفيا في ولاية بنسلفانيا ، وتحديدا في قاعة الاستقلال ، وفي نفس الغرفة التي اعلن فيها الاستقلال قبل احدى عشرة سنة ١٧٧٦ . (١٥)

تم اختيار الجنرال جورج واشنطن ليرأس الاجتماع لما يتمتع به من سمعة ومن سيرة تاريخية وخدمات كبيرة للولايات المتحدة ، ونظرا للظروف المرتبكة في هذه الدولة الشابة فقد تخلف عن الحضور حوالي ٤٥ % من الوفود الأشخاص الذين كان من المقرر مشاركتهم في الاجتماع ،إضافة الى ان ولاية رودايلاند قد تخلفت بالكامل ولم ترسل أية وفود الى الاجتماع . وكان عدد الأشخاص الذين ارسلتهم حكومات كل ولاية (وفود) خمس وخمسين شخص وهم من حضر الاجتماع : ومن ينهم أطباء ومحامين وخريجين جامعات ورجال اعمال ، وكان من اهم الأشخاص الحاضرين ثلاثة شخاص منهم شابان يافعان هما جيمس ماديسون والكسندر هاملتون ، بينما كان العلم في التاريخ الأمريكي بنجامين فرانكلين ، لقد كانت تلك الوفود تمثل نخبة المجتمع اقتصاديا وعرقيا وسياسيا ووظيفيا ، ولم يكن هناك مجال للعامة المشاركة في هذا الاجتماع ،فغابت مصالهم عن البحث. (١٦)

عد مؤتمر فيلادلفيا من أهم المؤتمرات في التاريخ الأميركي فهو أول تجمع ضم رجال الثورة البارزين بعد عام ١٧٧٧ . لم يسفر الاتفاق الوحدوي بين الولايات عن نتائج ايجابية خاصة فيما يتعلق بدفع الضرائب لمجلس الشيوخ ، وقد عجز مجلس الشيوخ عن جمع الضرائب وخاصة العجز المادي الذي لحق بالحكومة المركزية الذي بلغ حوالي ٤٠ مليون دولارا حتى عام ١٧٨٦ . واخذت بعض الولايات تبني قوتها العسكرية والاقتصادية بمعزل عن مجلس الشيوخ ، وبناء عليه فلم يستطيع المجلس توقيع معاهدات تجارية مع الدول الاخرى او حماية السلع الامريكية المنتجة لاغراق اسواق الولايات التجارية بالبضائع الاجنبية . كما ادى الى ضعف الحكومة المركزية وبالتالي تم التفكير بأنعقاد مؤتمر في فيلادلفيا لمناقشة امر الولايات المتحدة ووضع الدستور الجديد. (١٧)

بدأ النقاش حول البحث عن صياغة دستور (١٨) جديد بدلاً من اجراء تعديل على بنود الاتحاد ، بعد اكتمال توافد المندوبين باستثناء ولاية رودإيلاند التي رفضت حضور المؤتمر ، والشيء الذي اتفق عليه مسبقا بين الحاضرين هو عدم المساس بمبادئ الحرية التي يتمتع بها المواطنين وان المحافظة عليها يجب ان يرقى إلى مرحلة التقديس ، وان أي حكومة تنبثق من رحم هذا المؤتمر يجب ان تنال موافقة المحكومين ، وان فصل السلطات أمر لا مناص منه . (١٩)

ومن اهم التحزبات والتكتلات التي ظهرت في الاجتماع الدستوري في فيلادلفيا تكتل الثنائي جورج واشنطن وبنجامين فرانكلين واللذان رغبا في انشاء حكومة اتحادية مقيدة وبصلاحيات واضحة بناءا على قاعدة الفصل بين السلطات من اجل ان لاتسيطر احدى السلطات على الأخرى فتتحول الحكومة الى نظام استبدادي (دكتاتوري) بدلا من ان تظل نظاما ديمقراطيا كما أراده الإباء المؤسسون عند الاستقلال . [٢٠]

اما التكتل الثاني فهو تكتل جوفيرنير موريس [٢١] وجون روتلديج [٢٢] اللذان ايدا فكرة الاستعلاء الحكومي النخبوي ، بمعنى ان العامة من الشعب هم غير واعين لامور السياسة وبالتالي فلا يمكن للحكومة او بقراراتهم ، لذا يجب ان لاتعطي الحكومة للشعب أي سلطات فعلية او أي دور كبير في العملية السياسية ، كما لا يمكنها الوثوق بهم من حيث تقرير أي شكل من اشكال الحكم يريدون لانفسهم .[٢٣]

ومن التكتلات الأخرى تكتل الوطنيين ومنهم الكسندر هاملتون والذي كانت له توجهات ملكية . وقد عبر هاملتون عن أفكاره من خلال خطبته التي قال فيها بأن النظام البريطاني هو افضل اشكال الحكم وان الولايات المتحدة لن تتمكن من إيجاد نظام سياسي افضل من النظام البريطاني . ومن التكتل الوطني كانت هناك مجموعة من الوطنيين الديمقراطيين الذين ابتعدوا عن التوجه الملكي ومن أعضائه جيمس ماديسون [٢٤] وجيمس ويلسون [٢٥] هذه المجموعة من الوطنيين أرادوا خلق حكومة على أساس ديمقراطي وبدعم شعبي ، وأخيرا كان هناك تكتل صغير من الوفود التي لم ترضى عن توجه الاجتماع الدستوري واعترضت على مساره الذي رأت فيه توجها نحو تأسيس حكومة اتحادية ، فأنسحبت هذه الوفود من الاجتماع (وهي وفد من ولاية نيويورك وتكون من شخصين فقط) . [٢٦]

قدم ماديسون مسودة الدستور أطلق عليها خطة فرجينيا أو خطة الولايات الكبرى تدعو الى حكومة مكونة من ثلاث مجالس وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وللسلطة التشريعية القول الأهم ،يقوم السكان بانتخاب مجلس واحد قائم على نسب السكان في الولايات ، رفضت الولايات الصغرى خطة فرجينيا وبدلاً من ذلك قدم وليم باترسون [27] من ولاية نيوجرسي خطة لتعديل بنود الاتحاد واضافة صلاحيات للحكومة المركزية على ان يشكل مجلس واحد يضم جميع الولايات قائم على مبدأ صوت واحد لكل ولاية مهما كان تعداد سكانها ، وهي خطة تم رفضها من قبل الولايات الكبرى و طالبت ان يكون المجلس قائم على نسب السكان في كل ولاية. [٢٨]

شكلت لجنة بقيادة بنجامين فرانكلين في ١٦ يوليو/تموز والتي أوصت بتكوين مجلس تمثيلي من ٦٥ عضو ومعتمداً على نسبة السكان ومجلس شيوخ يتكون من عضوان لكل ولاية يتم ترشيحهم من قبل المجالس التشريعية للولايات. [٢٩]

ان هذا النوع من النظام المتفق عليه لا يمثل الديمقراطية الحقيقية او المباشرة بما تحمله الكلمة من معنى (حكم الشعب للشعب وبالشعب) وأوضح واضعوا الدستور إن سعة البلاد والمسافات ما بين الولايات جعل من المستحيل من الناحية العملية قيام نظام ديمقراطي مباشر وان من الممكن قيام نظام جمهوري وحكومة تدار من قبل نظام تمثيلي يكون للشعب الكلمة في اختياره ومع ما يقال من حكم الشعب الذي يعد عنصراً أساسيا الا انه ليس الذي له الكلمة الفصل في كل شيء ذلك ان المجالس التشريعية هي التي تختار أعضاء مجلس الشيوخ وما يسمى بكلية المنتخبين هي التي تختار الرئيس وليس الناس مباشرة ، ومثل هذا النظام تحكمه أغلبيتان في الوقت نفسه أغلبية المصوتين وأغلبية الولايات. [30]

لقد تبلورت مجموعة من الأفكار والخطط والمشاريع التي تمحورت حولها نقاشات ومفاوضات الوفود . وبدأ العمل على مناقشة عدد محدد من مشاريع القرارات التي استطاع المجتمعون الالتفاف حولها ومحاول إقرار احدها من اجل بناء الدولة الجديدة وإيجاد البديل المعقول عن الدستور الكونفدرالي ومن هذه المشاريع التي تمت مناقشتها بجدية أربعة مشاريع:

١- مشروع فيرجينيا :

اشتملت الخطة على خمسة عشر بنداً بهدف إقرار دستور جديد للدولة . وقد نال هذا المشروع تأييد الولايات ذات عدد السكان الكبير ومن ضمنها ولاية فرجينيا واهم ماتضمنه مشروع فرجينيا تأسيس كونغرس من مجلسين تشريعيين :مجلس اعلى ويكون عدد اعضاءه قليل ومجلس ادنى ويكون عدد اعضاءه كبير ، على ان يتم انتخاب أعضاء المجلس الأدنى من قبل الناس ،وان تقوم المجالس التشريعية في كل ولاية بأختيار أعضاء المجلس الأعلى ، ويكون تقدير عدد الاعضاء في المجلس بأسلوب التمثيل النسبي أي بحسب عدد سكان كل ولاية ، وان يكون للمجلس صلاحية ابطال القوانين او التشريعات التي تصدرها أي من المجالس التشريعية في الولايات ، وادركت الولايات ذات حجم السكان القليل ان هذا المشروع يصب في صالح الولايات الاهلة بالسكان ، وبالتالي فقد خشيتي الولايات الصغيرة ان تسيطر ولايات كبيرة معينه مثل

بنسلفانيا وفرجينيا على قرارات المجلس بحكم ان بأمكان ممثلي هذه الولايات تكون اغلبية قادرة على التصويت لصالح مشاريع القوانين التي تخدم ولاياتهم وذلك على حساب الولايات الصغيرة .[31]

٢- مشروع نيوجرسي :

قدمت وفود ولاية نيوجرسي مشروعا بديلا عن مشروع فرجينيا وكانت اهم بنود هذ المشروع مايلي :ان تحتفظ كل ولاية بصوت واحد خلال عمليات التشريع وإقرار القوانين (قانون الصوت الواحد لكل ولاية) وذلك لضمان المساواة بين جميع الولايات بغض النظر عن عدد سكانها. وتضمن المشروع اقتراحا بأن يتم منح الكونغرس صلاحيات لتنظيم التجارة وفرض الضرائب ، وان يكون للكونغرس السلطة العليا في المجال التشريعي وان تكون تشريعاته اعلى من تشريعات كونغرسات الولايات ، كذلك اقترح المشروع ان يقوم الكونغرس بأنتخاب عدد من الأشخاص الذين سيشكلون المحكمة العليا . ونظرا لكثرة المشاريع المقدمة وعدم حصول أي مشروع منها على تأييد كامل من جميع الوفود ، فقد تم الاتفاق على حلول وسط كان من نتائجها صياغة تسويتين رئيسيتين هما التسوية العظمى وتسوية الثلاثة اخماس. [٣٢]

٣- مشروع التسوية العظمى :

اتفاق على حلول وسط جمعت بين عدد كبير من المشاريع التي تم طرحها مسبقا للنقاش . وتنص هذه التسوية التي قدمتها كنتيكيت على تأسيس كونغرس من مجلس واحد وهو مجلس النواب وتكون العضوية فيه على أساس التمثيل النسبي لعدد سكان كل ولاية بالإضافة الى ثلاثة اخماس عدد العبيد في كل ولاية ، كما تضمن المشروع تأسيس مجلس تشريعي اعلى في الكونغرس بحيث يخصص فيه مقعدان لكل ولاية بغض النظر عن حجم الولاية ، ويقوم كونغرس كل ولاية بأختيار من يمثلها في المجلس التشريعي الأعلى . ونال هذا المشروع رضا عدد كبير من الوفود ، لكن مشكلة احتساب عدد العبيد كان عقبة في طريق الاتفاق النهائي . وقد اطلق على هذا المشروع مسميات منها مشروع كنتيكيت. [٣٣]

٤-مشروع الثلاثة اخماس :

كان محتواه ان يتم اعتبار العبيد مواطنين وذلك لأغراض الإحصاء فقط . وقد قامت الولايات الجنوبية والتي تضم اعدادا كبيرة من العبيد بأقتراح مايعطيها قوة اكبر في الكونغرس ، ولذلك فقد اقترحت ان يتم احتساب عدد العبيد كاملا بأعتبارهم مواطنين .

ولكن الولايات الشمالية والتي تضم عدد اقل من العبيد قد رفضت اقتراح الولايات الجنوبية لان وفود الولايات الشمالية طالبوا بألغاء العبودية كليا وليس فقط التلاعب بالقوانين من اجل الحصول على مكاسب سياسية دون تحرير العبيد . فقد كانت العبودية قضية في غاية الأهمية للولايات الجنوبية لان العبيد هم من كان يقوم بأعمال الزراعة ، علاوة على ان العبودية كانت توفر لاصحاب المزارع الاوربية ايدي عاملة رخيصة ودون وجود قيود حكومية على بيع وشراء العبيد إلا تلك القوانين التي تحمي مالك العبيد وليس العبيد انفسهم. (٣٤)

ونظرا للخلاف العميق بين معارضي العبودية في الولايات الشمالية ومؤيدي العبودية في الولايات الجنوبية ،خشي الإباء المؤسسون ان ينفض الاجتماع الدستوري دون الاتفاق على شي . لهذا فقد اتفق الجميع على تأجيل بحث موضوع العبودية الى مابعد عشرين سنة ، وبذلك فقد حققت الولايات الجنوبية انتصارا هاما من خلالها تمدد العبودية لعشرين سنة قادمة أي السماح بتجارة واستغلال الافارقة دون عقوبات حكومية لعقدين اضافيين من الزمن . وكذلك كسب الجنوبيون تعهدا من كل الولايات على ان تقوم جميع الولايات بأعادة كل العبيد الذين يهربون من مالكيهم . وتجذرت بذلك العبودية اكثر فأكثر . ومن القضايا الخلافية الأخرى في الاجتماع كان الجدل حول إمكانية تأسيس محكمة عدل عليا كجهة قضائية مستقلة ام تخويل الكونغرس صلاحيات تشكيل هذه المحكمة . لكن في النهاية تم الاتفاق على ان يقوم رئيس الدولة الامريكية بترشيح عدد من القضاة لعضوية محكمة العدل العليا بشرط ان يوافق على تعيينهم مجلس الشيوخ (المجلس التشريعي الأعلى او مجلس الاعيان) . (٣٥)

وفي سبيل اعداد الدستور الجديد ، اتفقت الوفود على تشكيل لجنة خاصة من خمسة أعضاء اسمها (لجنة المهام الخاصة) واوكل لها تقديم تصورها النهائي للدستور والشكل المقترح للدولة الامريكية . وفي السادس من تموز/ يوليو ١٧٨٧ قدمت للجنة مقترحا بجعل السلطة التنفيذية والسلطة القضائية (محكمة العدل العليا) خاضعتان لسلطة الكونغرس . وكان اهتمام الوفود منصبا على الفصل بين السلطات الثلاث من اجل منع تسلط أحدى هذه السلطات على العملية السياسية فتتحول الحكومة الى نظام استبدادي ، وبهذه الاتفاقات تبلور نموذج رئيسي حول شكل الدولة هو نموذج ماديسون والذي تقدم به جيمس ماديسون . (٣٦)

يقوم نموذج ماديسون حول شكل الحكومة على أساس ان يتم الفصل التام بين فروع (السلطات) الحكومة الثلاثة (التنفيذية والقضائية والتشريعية) وان يتم توزيع الصلاحيات بينها بشكل متساو بحيث لايملك أي من هذه الفروع سلطات مطلقة او قوة اكبر من القوة التي تمتلكها الفروع الأخرى وبذلك يتحقق التوازن بين سلطات الدولة الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية . وبناءا على هذا النموذج اقترح جيمس ماديسون ان يقوم الكونغرس بعملية التشريع والرقابة على اعمال السلطة التنفيذية ، وتقوم السلطة التنفيذية بأدارة الدولة وتنفيذ القوانين والتشريعات التي سنها الكونغرس ،ويكون للسلطة القضائية سلطة تفسير القوانين وفض المنازعات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . وبهذا التوزيع يضمن ماديسون التوزيع المتساوي للقوة في الحكومة ويضمن كذلك ان كل فرع من فروع الحكومة قادر على مراقبة أداء الفرعين الاخريين (وهذا هو معنى الرقابة المتبادلة) . ويحقق هذا التوزيع التوازن في النظام الديمقراطي . [٣٧]

ويعكس هذا التقسيم للسلطات الحكومية قيما أساسية يؤمن بها الإباء المؤسسون ، كما تعكس الخوف من ان يحاول احد فروع الحكومة توسيع صلاحياته او السعي لاحتكار السلطة او التصرف بطريقة تسيء الى مبادىء الديمقراطية . لهذا فقد اتفقت جميع الوفود في الاجتماع الدستوري على ضرورة إعطاء سلطات قانونية وقوة متساوية لفروع الحكومة وضمان تمكين كل فرع من افرع الحكومة بحيث يكون قادرا على مراقبة أداء الفرعين الاخرين ويقيد تمددهما او محاولة توسيع الصلاحيات التي أعطاها لهما الدستور ، كما تمت المحافظة على وجود حكومة مركزية (اتحادية) قوية نسبيا لكنها ليست بتلك القوة التي تمكنها من السيطرة على سياسة وإدارة الشؤون الخاصة بالولايات ، فالمناقشات الدستورية بين الإباء المؤسسين راعت ان يظل للحكومة الاتحادية مجالها الطبيعي من العمل الذي يدعم الوحدة والتماسك الوطني وفي الوقت ذاته ان تحافظ حكومة كل ولاية على قوتها وسلطاتها في إدارة شؤونها الداخلية . [٣٨]

اما بالنسبة لرئيس الدولة الامريكية فقد تبلورت توجهات المجتمعين على اختيار الرئيس بطريقة غير مباشرة أي ليس بالتصويت المباشر من قبل الشعب . اتفق الجميع على خلق هيئة انتخابية تسمى الهيئة الانتخابية الرئاسية او (المجمع) بحيث يتم في كل ولاية انتخاب او تعيين هيئة من المنتخبين ويكون عددهم بنفس عدد ممثلي الولاية في الكونغرس الاتحادي (من الشيوخ والنواب مجتمعين). ثم تقوم هذه الهيئة بأنتخاب الرئيس نتيجة الانتخاب في كل ولاية بالأغلبية . [٣٩]

استمر النقاش في المؤتمر لإيجاد صيغة توافقية ترضي الجميع بعد ان رفضت الخطتان ولم تحصل على الإجماع وفي تموز ضغطت الولايات الكبرى على طرح خطة فرجينيا للتصويت الأمر الذي دعا الولايات الصغرى بالتلويح بالانسحاب من الاتحاد في حالة تقديم الخطة للتصويت وفي هذا الوقت طرح مندوب كنكتكيت تسوية جديدة قائمة على إنشاء مجلسان يمثل الأول السكان بحسب تعدادهم والثاني قائم على صوت واحد لكل ولاية ، وفعلاً تم قبول الخطة الجديدة. واستطاع الاتحاديون وعلى رأسهم جورج واشنطن وماديسون وهاملتون إقناع مندوبي الدول بآرائهم فوافق هؤلاء بالإجماع على مشروع الدستور الاتحادي في التاسع عشر من سبتمبر/ايلول ١٧٨٧. (٤٠)

أدت بنود الوحدة بين الولايات الأمريكية إلى إعطاء قوة للولايات أكثر من القوة التي أعطوها للحكومة المركزية. بناء على ذلك دعا الكونغرس الأمريكي إلى عقد مؤتمر في ١٤ مايو/ايار ١٧٨٤ لمناقشة أمر الدستور، وأرسلت الولايات نوابها إلى فيلاديلفيا التي كانت العاصمة الاتحادية وقتها وكان أول مؤتمر لاختيار رئيس للولايات المتحدة. اعتمدت اتفاقية فيلادلفيا الدستور الأمريكي الحالي في السابع عشر من سبتمبر/ايلول عام ١٧٨٧، وتم التصديق عليه في العام التالي مما جعل تلك الولايات جزءاً من جمهورية واحدة لها حكومة مركزية قوية. ووقع عليه غالبية المندوبين للولايات الامريكية . لقد كان دستور الولايات المتحدة الامريكية ١٧٨٧ هو في الواقع بمثابة حل وسط أو أداة للتوفيق بين الاتجاهات أو التيارات الفيدرالية والتيارات الإقليمية. (٤١)

ثم بدأ المؤتمرون في مناقشة الدستور الجديد، وبعد مساجلات عنيفة أقر الدستور الأمريكي بافتتاحيته التالية "نحن، شعب الولايات المتحدة، وحتى نشكل وحدة متكاملة، ويتم العدل ونضمن الأمن القومي، ونزود حماية عامة، ونبني مستقبلا جيدا ونؤمن الحرية لأنفسنا نتبنى هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية". (٤٢)

على الرغم من أن هذا الدستور اجريت عليه الكثير من التعديلات والاضافات من عدة نواح منذ تبنيه ، الا ان ثوابته ومبادئه السياسية بقيت كما كانت عليه في عام ١٧٨٨، وهذه المبادىء هي :

١-فروع الحكومة الرئيسة الثلاثة مستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض ومتميزة . تأخذ سلطات الفرعين الاخرين على عاتقها توزيع الصلاحيات الممنوحة وتوازنها بدقة ، وكل من هذه الفروع يراقب ويضبط ما يمكن أن يقوم به الفرعان الاخران من تجاوزات .

٢- سمو الدستور، والقوانين الصادرة بموجب احكامه، والمعاهدات التي يعقدها الرئيس ويصادق عليها مجلس الشيوخ على كل ما عداها من قوانين، وعلى كل الاجراءات والانظمة التي تتخذها وتضعها السلطة التنفيذية .

٣-كل الناس متساوون أمام القانون ولهم حق التمتع بحمايته، وكل الولايات متساوية، ولا يجوز لأي منها تلقي معاملة خاصة من قبل الحكومة الفيدرالية وعلى كل ولاية، ضمن حدود الدستور، احترام قوانين الولايات الاخرى والاعتراف بها وعلى حكومات الولايات، شأن الحكومة الفدرالية، أن تأخذ بالنظام الديمقراطي، اذ تكون السلطة النهائية في يد الشعب .

٤-للشعب الحق في تغيير شكل حكومته القومية بالوسائل القانونية التي يحددها الدستور . [٤٣]

يعد النظام الفيدرالي شكل من أشكال الحكم وتكون السلطات فيه مقسمة دستوريا بين حكومة مركزية أو حكومة فيدرالية او اتحادية ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمداً أحدهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة .أما ما يخص الأقاليم والولايات فهي تعدّ وحدات دستورية لكل منها نظامها الأساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم، أو الجهات أو الولايات منصوصاً عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية. [٤٤]

ولتحديد الأسباب التي ساعدت على قبول الامريكيين للنظام الاتحادي والتمسك به يمكننا ان نذكر الأسباب التاريخية الموضوعية وأسباب عملية أخرى هي :

١- تطلبت المشاكل العملية التي واجهت قيام الدولة الامريكية إيجاد حلول عملية لها . لهذا كان النظام الاتحادي حلا مقبولا من غالبية مندوبي الولايات الامريكية خلال اجتماعات التحضير للدستور الاتحادي . لقد ظهرت مشاكل معقدة كادت تؤدي الى فشل جهود تأسيس الدولة ، لهذا كان لابد للاباء المؤسسين ان يتنازلوا عن جزء من احلامهم مقابل المحافظة على جزء اخر منها . فقد تنازلوا عن رغبتهم بإنشاء نظام موحد لدولة ذات حكومة قوية وقبلوا بإنشاء حكومة اتحادية تجمع المستعمرات المتجاورة في كيان واحد . وعندما قبل الجميع على التفاوض على شكل الدولة ، ظهر لهم ان النظام الاتحادي قادر على تحقيق بعض أهدافهم واحتياجاتهم . فمثلا الكتل السياسية التي ساندت الاتحاد ارادت ان تجمع الولايات الثلاث عشرة في دولة قوية واحدة فحقق لها النظام الاتحادي هذا الهدف من خلال وجود حكومة مركزية تتحكم بالعلاقات الخارجية والجيش والنقود وكذلك بحق فض النزاعات بين الولايات . اما انصار الفيدرالية ومعارضوا

الحكومة المركزية فقد حقق لهم النظام الاتحادي مطالبهم بعدم تدخل الحكومة المركزية (الاتحادية) بشؤون ولاياتهم الداخلية . (٤٥)

اظهر أعضاء الوفود المجتمعين قدرة كبيرة على التفاوض وكذلك قدرة كبير على تغيير مواقفهم بحيث انهم لم يتمسكوا بمواقف متزمتة . وقد حفزت الإباء المؤسسين على قبول النظام الاتحادي حقيقة ان الولايات الثلاث عشرة في تلك الحقبة الزمنية (١٧٨٧-١٧٩٠) كانت عبارة عن أراضي شاسعة ومترامية الأطراف ، مما جعل التواصل بينها بطيئا والسفر والانتقال صعبا . هذا الواقع جعلهم عمليين وواقعيين لانهم ادركوا ان إقامة نظام مركزي وحدوي سيجعل عمل الحكومة صعباً جدا . فمن غير الممكن في ذلك الوقت ان تضبط الحكومة المركزية جميع المدن والتجمعات السكنية وفرض النظام فيها نظرا لامكانياتها المحدودة وصعوبة الوصول الى كثير من المناطق في الدولة . كما انه وفي نفس الوقت سيكون من غير الممكن ان تستمر الدولة الجديدة كدولة كونفدرالية ، خاصة بعد ان اثبت النظام الكونفدرالي فشله وما أدى به من اضطرابات ومشاكل اقتصادية واجتماعية منذ اعلان الاستقلال عام ١٧٧٦ وحتى اعتماد الدستور الاتحادي بشكل نهائي في عام ١٧٩٠ . (٤٦)

٢- وفر النظام الاتحادي لانصار الاتحاد فرصة للتمسك بسيادة الدولة المركزية ، كما وفر لمن هم ضد الاتحاد فرصة لبسط نفوذهم وسلطتهم السياسية والإدارية على جميع انحاء ولاياتهم واقاليمهم فيحمون بذلك انفسهم من سلطة الحكومة المركزية ومن فرض سلطاتها المركزية المباشرة . (٤٧)

٣- رغبة الإباء المؤسسون في إبقاء نظام الحكم الجديد ديمقراطيا ،ولذلك كان اختيارهم للنظام الاتحادي من اجل المحافظة على علاقة قوية بين الشعب الأمريكي والحكومة ، فالنظام الاتحادي يحقق قدرا معقولا من التواصل بين الشعب والحكومة وذلك لانه يضع الحكومة قريبة نسبيا من الشعب وقريبة من مشاكله واحتياجاته . كما يتيح النظام الاتحادي للمواطن الأمريكي عدة حكومات او مستويات حكومية على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية ومستوى المقاطعة وهكذا حتى مستوى القرية والحي . وهذا التوزيع الجغرافي لسلطة الحكومة يعطي المواطن إحساسا بقربه منها وإمكانية تواصله مع المسؤولين ومع الموظفين الحكوميين في أي وقت وفي جميع الأماكن . ولهذا نجد ان النظام الاتحادي حتى اليوم يتجاوب بقدر كبير مع احتياجات المواطن الأمريكي ويجعل خدمته افضل . (٤٨)

٤- النظام الاتحادي وفر فرصة لتدريب قيادات سياسية وإدارية قادرة على تولي زمام الحكم في اية ظروف . أي ان النظام الاتحادي الأمريكي يعطي المواطن عددا كبيرا من الفرص لتولي

مهام حكومية على جميع المستويات السياسية والإدارية مما يؤهل هؤلاء المواطنين لتولي مهام جديدة اذا ماتطلب الامر ذلك . على النقيض من ذلك ، لايتيح النظام الوحدوي سوى عدد محدود من الفرص التي يمكن ان يتدرب فيها المواطن على تولي وظائف قيادية او سياسية . ففي الولايات المتحدة يمكن للشخص الطموح ان يترشح لمنصب عمدة المدينة او عضوا في المجلس البلدي او عضوا في مجلس المقاطعة او حاكما للولاية او عضوا في كونغرس الولاية او رئيسا للولايات المتحدة او عضوا في الكونغرس الاتحادي . وهذه الفرص تزيد من مستوى تمكين المواطنين وتأهيلهم للمشاركة السياسية . (٤٩)

٥- تعدد الأنظمة السياسية الإدارية في الدولة الواحدة قد يؤدي الى ظهور تجارب عملية متباينة وقد يكون من بينها بعض التجارب الإبداعية و المبتكرة . وعندما تنجح تجربة معينة في ولاية او مدينة ما ، فأن ولايات وحكومات محلية أخرى قد تقوم بتبني تلك التجارب الناجحة . بل وحتى الحكومة الاتحادية تقوم أحيانا بتبني سياسات وبرامج وأساليب عمل كانت قد طورتها حكومات محلية . (٥٠)

وللنظام الفيدرالي عدة خصائص:

* قسّم السلطات بصورة قانونية بين الحكومة المركزية والولايات. وقد حدث بعض التداخل .
* تراجع دور حكومات الولايات بالنسبة للحكومة المركزية حينما يتعلق الأمر بالقضايا الخارجية أو تنظيم التجارة بين الولايات.
* الفيدرالية سمحت لحكومات الولايات والحكومة المركزية بالعمل سوية في مجالات مثل التعليم وبناء شبكات الطرق السريعة التي تربط بين الولايات ومجالات الصحة والعمل والضمان الاجتماعي وحماية البيئة.
* تتدخل المحكمة العليا للنظر في الخلافات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات وحسمها كما تتدخّل في حسم القضايا التي يتم استئنافها بعد حكم محاكم الولايات العليا. وللمحكمة العليا الفيدرالية وحدها حق قبول أو رفض النظر في أية قضية ترفع إليها وقد تُعيد بعض القضايا التي تُرفع إليها لمحاكم الولايات أو محاكم الاستئناف الفيدرالية.
* تمارس الحكومة المركزية وحكومات الولايات سلطاتها المباشرة في الوقت ذاته، أي بصورة متزامنة. ويتمتع الناس بحقوق وامتيازات ممنوحة من الحكومتين المركزية وحكومة الولاية. (٥١)

المبحث الثاني
سياسة النظام الفيدرالي وانجازاته

اعتبر دستور الولايات المتحدة الأمريكية الوثيقة المؤسسة للحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية كما شكّل القانون الأعلى للبلاد، وهو أقدم دستور مكتوب غير منقطع الاستعمال في

العالم. أسس الدستور للحكومة الفيدرالية الأمريكية ثلاث سلطات منفصلة وهي التشريعية ويمثلها الكونغرس والتنفيذية ويمثلها رئيس الولايات المتحدة والقضائية وتمثلها المحكمة العليا للولايات المتحدة .وينظّم العلاقات بينها، كما يحوي بنوداً تهدف لضمان حقوق الأفراد في الحياة والملكية، وفي حرية العبادة والتعبير. ومن أجل ضمان هذه الحريات، شدد واضعوا الدستور الأمريكي على ضرورة وجود قيود لصلاحيات كل من سلطات الحكم وتم تقسيم الصلاحيات لضمان عدم أخذ القوة من قبل شخص أو طرف واحد، إضافة إلى مساواة الجميع أمام القانون، ويضمن فصل الدين عن الدولة كدولة علمانية.

دخل الدستور حيز التطبيق في الأول من يناير/كانون الثاني ١٧٨٩ بعد أن صادقت عليه الولايات الثلاث عشرة، ومنذ ذلك الحين والولايات المتحدة تعيش في ظل هذا الدستور الذي يعتبر أول دستور خطي في العصر الحديث . [٥٢]

ومن اهم مزايا الدستور الفيدرالي الأمريكي :

١-مكن الشعب الأمريكي واعطائه سلطة نهائية في تحديد شكل الحكومة واختيار من يحكمه وهذه السلطة اسمها السيادة الشعبية ، وهي تعني عمليا ان الشعب هو اللاعب الرئيسي في الحكم وفي إدارة الدولة .

٢-تبنى نظام جمهوري بحيث ينتخب الشعب ممثليه ويقومون هؤلاء الممثلون كالنواب والرئيس بصنع السياسات العامة بما يخدم مصالح الشعب .

٣-تبنى دستور مكتوب وقوانين مكتوبة تخلق حكومة مقيدة بمعنى ان الضوابط الدستورية والقانونية تمنع الحكومة بجميع أجهزتها ومؤسساتها من تجاوز القانون او توسيع صلاحياتها بخلاف مايسمح به الدستور.

٤-تبنى مبدأ فصل السلطات ويعني هذا ان تقسم سلطة الحكومة الى ثلاث سلطات وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية ، ويكون لكل سلطة قوة دستورية مساوية لقوة السلطة الأخرى ، ويكون من حقها مراقبة عمل السلطات الأخرى.

٥-أسس دولة اتحادية بحيث تم إعطاء الحكومة الاتحادية سلطات محددة تمكنها من إدارة دورها على اكمل وجه ، لكن دون ان يسمح لها بالاعتداء على حقوق الولايات او التعدي على صلاحياتها في إدارة شؤونها الداخلية . وبحسب النظام الاتحادي فإن للقوانين الاتحادية والقرارات القضائية من المحاكم الاتحادية وقرارات المسؤولين الاتحاديين سلطة عليا فوق سلطة القوانين المحلية للولاية او قرارات محاكم الولاية او قرارات المسؤولين المحليين . وهذا المبدأ اسمه مبدأ

السلطة العليا .كما يعطي النظام الاتحادي رئيس الدولة سلطات تنفيذية واسعة وتعتبره القائد الأعلى للقوات المسلحة والرئيس التنفيذي للدولة . وللحكومة الاتحادية صلاحيات واسعة في تنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الولايات المختلفة وكذلك بين الدولة الامريكية والدول الأجنبية . وتعمل الحكومة الاتحادية كذلك كوسيط قوي لحل النزاعات التي قد تنشب بين حكومات الولايات . ويقوم الدستور بالتفريق بين قوة الحكومة الوطنية الاتحادية وقوة حكومة الولاية (أي على مستوى الولايات). ويؤكد الدستور بشكل واضح على ان السلطة العليا هي دوما للحكومة الاتحادية وقوانينها وسياستها . [٥٣]

إن مقر الحكومة الاتحادية يقع في العاصمة الاتحادية واشنطن العاصمة (المنطقة الجغرافية التي لا تقع في أي ولاية).مما جعل كلمة "واشنطن" تُستخدم ككناية عن الحكومة الفيدرالية للولايات المُتحدة .[٥٤]

لقد حدد دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٨٧ هيئات الدولة وكيفية تكوينها و اختصاصاتها كما يلي .

أ–الهيئات الاتحادية :

للدولة الاتحادية هيئات خاصة بها تساهم في ممارسة السلطة الاتحادية ، وتتمثل بما يأتي : الكونغرس الاتحادي ، ورئاسة الدولة الاتحادية ، والقضاء الاتحادي . [٥٥]

الكونغرس الاتحادي :

المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية ويعتبر الهيئة التشريعية في النظام السياسي ويتألف من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب عام ١٧٨٧، وتمت موازنة سلطة الهيئة التشريعية بسلطات الهيئتين التنفيذية والقضائية .وقد دعا الدستور إلى إنشاء مجلسين للكونغرس الجديد . بدلًا من مجلس واحد كان في السابق . بتمثيل متساو في أحد المجلسين (الشيوخ) وبالتمثيل وفقًا لعدد السكان في المجلس الآخر (مجلس النواب). وقد أدى تشكيل مجلسين للهيئة التشريعية إلى نزاع مرير بين مندوبي الولايات الصغيرة، الذين كانوا يفضلون تمثيلًا متساويًا لكل ولاية، ومندوبي الولايات الكبيرة، الذين كانوا يريدون تمثيلًا مبنيًا على أساس عدد السكان في كل ولاية . [٥٦]

رئاسة الدولة الاتحادية :

استلزم الدستور أن يتولى الرئيس الأمريكي الاتحادي السلطة عن طريق الانتخاب العام غير المباشر(أي على درجتين) ،ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، كما أسند الدستور إلى الرئيس رئاستين في آن واحد:(رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة)، وذلك بهدف أن تتاح له فرصة وضع

السياسة العامة للدولة وفقا لمتطلبات المصلحة القومية العامة . أقر الدستور بسلطات واسعة جدا للرئيس الأمريكي الاتحادي. ففي مجال الاختصاصات التنفيذية ، يتولى الرئيس الاتحادي تعيين وعزل الموظفين الاتحاديين ، وللرئيس سلطات في ميدان السياسة الخارجية فهو الذي يوجه هذه السياسة ويعين السفراء ويفاوض ويعقد المعاهدات بالاشتراك مع مجلس الشيوخ . كما قرر الدستور أن يتمتع الرئيس الأمريكي الاتحادي بمنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية ، ويتمتع ايضاً باختصاصات تشريعية تتمثل في حق اقتراح مشروعات القوانين ، وكذلك حق الاعتراض على القوانين التي يصوت عليها كلا المجلسين . (٥٧)

القضاء الاتحادي :

اعتمد النظام القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية على نوعين من المحاكم : محاكم قضائية تابعة للولايات المختلفة ، ومحاكم اتحادية على رأسها المحكمة العليا الاتحادية ، وتتألف المحكمة العليا الاتحادية من تسعة أعضاء يعينهم الرئيس الاتحادي بعد موافقة مجلس الشيوخ .ويقوم الرئيس الأمريكي بتعيين رئيس المحكمة العليا الاتحادية من بين الأعضاء التسعة .

وللمحكمة العليا الاتحادية عدة اختصاصات تتمثل في الدعاوى التي تحدث بين ولايتين أو أكثر والدعاوى المرفوعة ضد السفراء ووزراء الدول الأجنبية .وكذلك المنازعات التي تنشأ بين الحكومة الاتحادية وإحدى الولايات . ومن ناحية أخرى تختص المحكمة العليا الاتحادية بالنظر في الطعون المرفوعة أمامها ضد الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف الاتحادية. كما تختص المحكمة العليا الاتحادية في الطعون الخاصة بعدم دستورية القوانين الاتحادية ، أو قانون صادر من إحدى الولايات لمخالفته للدستور الاتحادي. (٥٨)

ب- الولايات :

يطلق على المناطق المحلية اسم الولايات. وكل ولاية لها دستورها وهيئاتها الخاصة . وتتمثل هذه الهيئات في مجلس تشريعي منتخب ، وحاكم الولاية المنتخب من قبل سكان الولاية بالاقتراع المباشر ، وكذلك الهيئة القضائية . (٥٩)

جـ -العلاقة بين الدولة الاتحادية و الولايات :

حدد الدستور الاختصاصات التي يعود أمر البت فيها للدولة الاتحادية وترك ما عداها من اختصاصات للولايات وهذا ما ينص عليه التعديل العاشر ١٧٩١ للدستور الأمريكي حيث يقرر "إن السلطات التي لم يفوضها الدستور إلى الولايات المتحدة أو التي لم يحظرها على الولايات فتحفظ للولايات أو الشعب ". (٦٠)

الخاتمة

النظام الفيدرالي نظام سياسي أنشأ من اتحاد مركزي بين الولايات وبقيادة الحكومة المركزية مع احتفاظ كل وحدة من الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي ببعض الاستقلال الداخلي، بينما فقدت كل منها مقومات سيادتها الخارجية التي تنفرد بها الحكومة الاتحادية، كعقد الاتفاقيات والمعاهدات أو التمثيل السياسي، ويكون على رأس هذا الاتحاد، رئيس واحد للدولة هو الذي يمثلها في المحيط الدولي .

النظام الفيدرالي ليس فقط بنية سياسية، بل اقتصادية واجتماعية وثقافية أيضاً، أذ شهد تعاوناً وثيقاً بين سائر المؤسسات والجماعات والأفراد في الكيان الاتحادي، بما يضمن تعزيز وتطوير الاتحاد من جهة، واعتماد قوانين وآليات تؤمن الحفاظ على هوية وحقوق الأطراف المكونة للاتحاد .

للاتحاد الفيدرالي أسباب أو مبررات عديدة عندما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية اتحاداً كونفدرالياً أقامته الولايات الحديثة الاستقلال عن التاج البريطاني عام ١٧٨١ وكان الاتحاد في بادئ الأمر اتحاداً هشاً خلق الكثير من المشاكل والفوضى بين الولايات ومن ثم مالبث ان تحول الى اتحاد فيدرالي عام ١٧٨٩ ، تحكم تلك الولايات حكومة وضعت دستورا نظم عمل كل من الولايات والحكومة ووضعت توازناً بين قوة الحكومة المشتركة (السلطة الفيدرالية) في وسط الاتحاد من جهة وبين حقوق وصلاحيات استقلال حكومات الولايات عن الحكومة الفيدرالية وعن بعضها البعض من جهة أخرى ، كما انه اوجد توازناً في العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

حققت الفيدرالية الامريكية صنع التعددية والمشاركة الفاعلة الحقيقية في الحياة السياسية بصورة ديمقراطية وعادلة بعيداً عن التفرد في الحكم وحكر السلطات بيد شخص أو مجموعة تنتهك القوانين وتهدر الحقوق، ذلك لأن حكم الفرد يقود دائماً إلى الأخطاء والمشاكل والظلم، بينما تؤدي المؤسسات في ظل حكم الجماعة دورها بصورة أفضل وأكثر عدالة في ظل القانون والرقابة الدستورية. واستطاع الدستور الفيدرالي تحديد صلاحيات السلطة الفيدرالية والولايات، والتقاسم في تلك السلطة فيما بينهما ، كما انه استطاع ضمان قدرا من سهولة التبادل التجاري والاقتصادي بين مكونات الدولة وهذا أحد الأسباب التي قام من أجلها.

على الرغم من ان النظام الفيدرالي حقق الكثير من الازدهار لكنه عانى في فترة نشوئه من التناقض في بعض القوانين والازدواجية في السيادة بين الحكومة الفيدرالية في واشنطن وبين الحكومات مختلف الولايات .الا ان هذه المشاكل والعقبات تم معالجتها من خلال التغييرات

والتعديلات التي طرأت على الدستور الفيدرالي الأمريكي ، وبالتالي حقق الكثير من التطور والنجاح للنظام الفيدرالي الأمريكي.

Conclusion

The federal system is a political system established from a central union between states and under the leadership of the central government, with each of the constituent units of the federation retaining some internal independence, while each of them has lost the elements of its external sovereignty that are unique to the federal government, such as concluding agreements, treaties or political representation, and it is on top of this The Federation, a single head of state who represents it in the international environment.

The federal system is not only a political structure, but an economic, social and cultural one as well, as it witnessed close cooperation between all institutions, groups and individuals in the federal entity, to ensure the strengthening and development of the union on the one hand, and the adoption of laws and mechanisms that ensure the preservation of the identity and rights of the constituent parties.

The federation has many reasons or justifications when the United States of America adopted a confederation established by the newly independent states from the British crown in 1781, and the federation was at first a fragile union that created a lot of problems and chaos between the states, and then it soon turned into a federation in 1789 that governs those states A government that established a constitution that regulated the work of the states and the government and placed a balance between the power of the joint government (the federal authority) in the middle of the union on the one hand and the rights and powers of the independence of state governments from the federal government and from each other on the other hand, and it also created a balance in the relationship between the three legislative authorities Executive and judicial.

US federalism has achieved the creation of pluralism and real active participation in political life in a democratic and fair manner, away from the monopoly of government and monopolizing powers in the hands of a person or group that violates laws and wastes rights, because the rule of the individual always leads to mistakes, problems and injustice, while institutions under the rule of the group play their role in a manner. Better and fairer under the law and constitutional oversight. The federal constitution was able to define the powers of the federal authority and the states, and the division of that power between them. It was also able to ensure a degree of ease of commercial and economic exchange between

the components of the state, and this is one of the reasons for which it was established.

Although the federal system achieved a lot of prosperity, but it suffered during its emergence from contradiction in some laws and duplication of sovereignty between the federal government in Washington and the governments of the various states. However, these problems and obstacles were addressed through changes and amendments to the US Federal Constitution . Thus he achieved a lot of development and success for the US federal system.

الهوامش

[*] -Carol Berkin , making America : A History of The United states ,Houghton Mifflin, Washington, 1999 , p. 181.

[2] - James Schler , History of The United States America , Vol.2 , Penguin edition, New York , 1895, p. 172 .

[٣] – Charles and Mary Bird, History of the United States of America, Part 2, 2nd Edition, Atlas House, Beirut, 1960 ,p. 90.

[٤]- David Cushman Cowell, The Politics of the United States, T. Tawfiq Habib, Al-Khanji Library, Cairo, 1955, p.83.

[٥]- Abdel Fattah Yaghi, Government and Public Administration in the United States of America, 2011, p.78-79 .

[6] -Albert Say, Foundations of Government in America, T. Mohamed Mohamed Farag, House of Culture for Printing, Cairo, 1994 , p.113

[٧]- Ernst May, The Politics of America as Seen by Its Leaders 1776-1961, T. Fathallah Al-Masha'a, The Arab Awakening House, Beirut, 1966 ,p. 102 .

[٨] - Clinton Rossiter, parties and politics in America, New York, 1960 ,p. 36.

9- http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/599.htm

[١٠]- Charles and Mary Bird, op. cit , p. 90.

[١١]- Farid Zakaria, From Wealth to Power, The Unique Roots of America's Global Role, T. Rida Khalifa, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, 1999, p.184-189 .

[١٢]- Ernst May, op. cit , p. 103.

[١٣]- Michael D. Gambon, Documents of American Diplomacy , Camden House, London, 2003, p.89.

[١٤]- James Schler , op. cit , p. 173 .

[15] - David Cushman Cowell, op. cit , p. 84.

[16] - N.J. Ward , History of American , New York , 1971, p. 67.

[17] - https://platform.almanhal.com/Files/2/38984

[18]- وثيقة قانونية هامة جدا ، جاء الى الوجود نتيجة لظروف سياسة و اجتماعية واقتصادية ودولية معينة ، وهذه الظروف تركت بصماتها على بنود الدستور من حيث الصياغة والكتابة والتطبيق . ويبقى الدستور الأمريكي وثيقة حيوية غير جامدة . وتتزايد أهمية الدستور الأمريكي مع تعاظم الدور الأمريكي في العالم ، وكذلك مع تزايد المشاكل الكثيرة التي تظهر داخل المجتمع الأمريكي ، ويلجأ الجميع الى الدستور في كل مرة يكون هناك حاجة الى التوافق على قيم ومبادئ محددة وشاملة . ولذلك فأن مستقبل الولايات المتحدة مرتبط بشكل او بآخر بالدستور. وللمزيد ينظر :

Abdel Fattah Yaghi, op. cit, p.80 .

[19]- Clinton Rossiter, op. cit ,p. 37.

[٢٠] - Harold Underwood Faulkner, American Political Social History, New York, 1943, p. 34 .

[21]- جوفيرنير موريس (١٧٥٢-١٨١٦) : دبلوماسي أمريكي ورجل دولة. ولد في موريسانيا، نيويورك. ترأس اللجنة التي كتبت المسودة النهائية لدستور الولايات المتحدة الأمريكية. ويعود له الفضل الأول في صياغة الدستور. كان عضوًا بارزًا في المؤتمر الدستوري بنيويورك عام ١٧٧٦ ، وكان عضوًا في المؤتمر القاري الثاني من عام ١٧٧٨ إلى ١٧٧٩ . وكان واحدًا من أقدر مساعدي الجنرال جورج واشنطن في الكونغرس أثناء الحرب الثورية. وعمل مديرًا مساعدًا للمالية من عام ١٧٨١ – ١٧٨٥ . انتخب موريس نائبًا عن بنسلفانيا في المؤتمر الدستوري لعام ١٧٨٧ . في عام ١٧٨٩، ذهب موريس إلى باريس ممثلاً ماليًا. ثم عمل وزيرًا مفوضًا في فرنسا من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٧٩٤. انتخب عضوًا بالكونغرس الأمريكي عن ولاية نيويورك من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٨٠٣ . وللمزيد ينظر :

https://www.history.com/topics/american-revolution/gouverneur-morris

[٢٢]- جون روتلديج ١٧٣٩-١٨٠٠ : ثاني رئيس للمحكمة العليا في الولايات المتحدة. وأول حاكم لولاية كارولينا الجنوبية بعد إعلان الاستقلال .روتليدج هو صاحب أقصر فترة بين رؤساء قضاة المحكمة العليا، وهو رئيس القضاة الوحيد الذي عمل في فترة انتقالية. عمل روتليدج كمندوب في مؤتمر قانون الطوابع، الذي احتج على الضرائب المفروضة على المستعمرات الثلاثة عشر من قبل برلمان بريطانيا العظمى .كما شغل منصب مندوب الكونغرس القاري قبل انتخابه حاكما لولاية كارولينا الجنوبية. شغل منصب الحاكم خلال أغلب سنوات حرب الاستقلال الأمريكية. تم تعيينه في محكمة كارولينا الجنوبية. كان مندوبًا لمؤتمر فيلادلفيا عام ١٧٨٧ الذي كتب دستور الولايات المتحدة، وبعد التصديق على الدستور في عام ١٧٨٩، عينه الرئيس جورج واشنطن كأحد أول قضاة شركاء في المحكمة العليا. ترك راتليدج المحكمة العليا في عام ١٧٩١ ليصبح رئيس قضاة محكمة كارولينا الجنوبية للجلسات والدعاوى العامة. في يونيو/حزيران ١٧٩٥، عينه واشنطن ليخلف جون جاي رئيسًا لقضاة المحكمة العليا . وللمزيد ينظر :

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D9%86_%D8%B1%D9%88%D8%AA%D9%84%D9%8A%D8%AF%D8%AC_(%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A)

[٢٣]- Karlheints Dichner, History of the United States of America, T. Muhammad Jadid, Dar Qadams, Beirut, 2003, p. 235-236 .

[٢٤]- جيمس ماديسون ١٧٥١- ١٨٣٦ : رابع رئيس للولايات المتحدة بالفترة من 18171809 – ، وعرف بأبي الدستور .لعب دوراً هاماً في وضع دستور الولايات المتحدة عام 1787 بالتعاون مع ألكسندر هاملتون وجون جاي، وكان من بين الزعماء الرئيسيين المؤيدين لمغزى الدستور في الصحف الفيدرالية في عام 1788 قام بإنشاء الحزب الجمهوري الديموقراطي في منتصف التسعينيات من القرن الثامن عشر بالتعاون الوطيد مع توماس جيفرسون انتصر في انتخابات عام 1800 . وقام بمضاعفة مساحة الدولة عندما قام بصفقة شراء لويزيانا من فرنسا أثناء توليه منصب سكرتير دولة. وعندما أصبح رئيساً أعلن الحرب على بريطانيا التي

عرفت في بريطانيا بحرب ١٨١٢ أو الحرب الأمريكية والتي انتهت عام 1815 وسادت بعدها البلاد روح قومية. وللمزيد ينظر :

Ernst May, op. cit , p. 105.

[٢٥] جيمس ويلسون(١٧٤٢– ١٧٩٨) : هو أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة وأحد الموقعين على إعلان الاستقلال .انتخب ويلسون مرتين في الكونغرس القاري، حيث مثل بنسلفانيا، وكان شخصية رئيسية في صياغة دستور الولايات المتحدة .وكان رائدا في التنظير القانوني، وكان أحد من القضاة الستة الأصليين الذين عينهم جورج واشنطن في المحكمة العليا للولايات المتحدة. كان ويلسون مندوبا لمؤتمر فيلادلفيا ١٧٨٧، كما لعب دورا رئيسيا في صياغة دستور بنسلفانيا عام ١٧٩٠. وللمزيد ينظر :

Stephen Vincent, The American Empire, Sunrise International Library, Cairo, 2003, p. 56 .

[٢٦] Carol Berkin , op. cit , p. 182 .

[27] وليم باترسون ١٧٤٥– ١٨٠٦ : هو سياسي، ومحام، وقاض من الولايات المتحدة الأمريكية ولد في مقاطعة أنترم. بأيرلندا الشمالية. وفي عام ١٧٤٧ هاجر إلى أمريكا مع عائلته ، واستقر في النهاية في برينستون ، نيو جيرسي، وفي عام ١٧٨٧ حضر المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا. واقترح خطة نيوجيرسي ، التي تدعو إلى وجود هيئة تشريعية ذات مجلس واحد مع تمثيل متساو من كل ولاية ، على عكس خطة فيرجينيا ، التي تقترح التمثيل على أساس عدد السكان. وبرز كعضو في الحزب الفيدرالي الأمريكي ، عام ١٧٨٨ تولى منصب عضو مجلس الشيوخ الأمريكي . وفي عام ١٧٩١ انتخب حاكم ولاية نيو جيرسي ،وفي عام ١٧٩٣ عينه جورج واشنطن قاضيًا مشاركًا في المحكمة العليا للولايات المتحدة .وللمزيد ينظر :

https://www.wpunj.edu/about-us/history/wpaterson_timeline.html

[٢٨] Henry M. Hart , Jr. Herbert Wechsler, and Richard H. Fallon , The Federal Courts and the Federal System. NY: Foundation Press , 2010, p. 87 .

[29]- Kathryn Moore, A Complete History: The American President, Fall River Press, New York ,2007, p. 134.

[30] Michael D. Gambon, op. cit , p.89 .

[31] Farid Zakaria, op. cit , p.191 .

[32] N.J. Ward , op. cit , p. 68.

[33] Harold Underwood Faulkner, op. cit , p. 36 .

[34] Karlheints Dichner, op. cit , p. 237 .

[35] David C. Whitney, Robin Vaughn Whitney, The American Presidents: Biographies of the Chief Executives from George Washington to Barack Obama, Reader's Digest Association, New York, 2009, p.٢٥٦.

[36] RB gea, and J. Morbogo, History of the United States of America, T. Jan Yestrad, Beirut, 1961, p.72 .

[37] Emile Huebner, The Political System of the United States of America, T. Adnan Abbas Ali, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2009, p. 81.

[٣٨] Current Richard , American History, A survey, New York, 1965 , p. 83 .

[39] Harold Underwood Faulkner, op. cit , p. 37 .

[40] Kathryn Moore, op. cit , p. ١٣٦ .

41- Malcom E. Jewell, and Sarah M Morehouse, Political Parties and Elections in American States, 4th edition. Washington DC: CQ Press , .2000 , p. 89 .
42- Awni Abdul Rahman Al-Sabawi, Modern and Contemporary American History, Dar Al-Fikr, Amman - Jordan, 2010 , 90.

43 -Abdul Aziz Suleiman Nawar, Mahmoud Mohamed Gamal El-Din, History of the United States of America from the Sixteenth to the Twentieth Century, House of Arab Thought, Egypt, 1999,p. 78.
44 -Stephen Vincent Benet, USA, T. Abd al-Aziz Abd al-Majid, United States Information Office, Cairo, 1944 ,p. 132.
45- Charles Austin Beard , History of The United States , New York , 2001, p. 121 .
46- J .A . Garraty , A Short History of the American Nation , New York , 1973 , p. 88.
47- Gaillard Hunt, James Brown Scott , The Debate in the Federal Constitution of 1787: Which Framed the Constitution of the United States of America, New Jersey-2005, P. 85 .
48- David C. Whitney, Robin Vaughn Whitney, op. cit , p.٢٥7.

49 -Stephen Vincent Benet, USA, T. Abd al-Aziz Abd al-Majid, op. cit ,p. 133.

50 - Max Farrand, The Framing of the Constitution of the United State, Washington, 2000, pp 91-92.

51- Abdul Aziz Suleiman Nawar, Mahmoud Mohamed Gamal El-Din, op. cit, p. 79.

52- Charles Austin Beard , op. cit, p. 122 .

53- Malcom E. Jewell, and Sarah M Morehouse, op. cit , p. 92 .

54- Henry M. Hart , Jr. Herbert Wechsler, and Richard H. Fallon , op. cit , p. 89 .

55- Gaillard Hunt, James Brown Scott , op. cit , P. 86 .
56- Max Farrand, op. cit , pp91-92 .

٥7- Harold Underwood Faulkner, op. cit , p. 46 .
58- Current Richard op. cit , p. 87 .
59- Michael D. Gambon, op. cit , p.81 .
60- James Schler , op. cit , p. 175 .

المصادر

١- Albert Say, Foundations of Government in America, T. Mohamed Mohamed Farag, House of Culture for Printing, Cairo, 1994.
٢- Ernst May, The Politics of America as Seen by Its Leaders 1776-1961, T. Fathallah Al-Masha'a, The Arab Awakening House, Beirut, 1966.
٣- Emile Huebner, The Political System of the United States of America, T. Adnan Abbas Ali, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2009.
٤- Charles and Mary Bird, History of the United States of America, Part 2, 2nd Edition, Atlas House, Beirut, 1960.
٥- David Cushman Cowell, The Politics of the United States, T. Tawfiq Habib, Al-Khanji Library, Cairo, 1955.
٦- RB gea, and J. Morbogo, History of the United States of America, T. Jan Yestrad, Beirut, 1961.

[٧]- Abdul Aziz Suleiman Nawar, Mahmoud Mohamed Gamal El-Din, History of the United States of America from the Sixteenth to the Twentieth Century, House of Arab Thought, Egypt, 1999.
[٨]- Abdel Fattah Yaghi, Government and Public Administration in the United States of America, 2011.
[٩]- Awni Abdul Rahman Al-Sabawi, Modern and Contemporary American History, Dar Al-Fikr, Amman - Jordan, 2010.
[١٠]- Farid Zakaria, From Wealth to Power, The Unique Roots of America's Global Role, T. Rida Khalifa, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, 1999.
[١١]- Stephen Vincent, The American Empire, Sunrise International Library, Cairo, 2003.
[١٢]- Stephen Vincent Benet, USA, T. Abd al-Aziz Abd al-Majid, United States Information Office, Cairo, 1944.
[١٣]- Karlheints Dichner, History of the United States of America, T. Muhammad Jadid, Dar Qadams, Beirut, 2003.
[١٤]- Carol Berkin , making America : A History of The United states , Houghton Mifflin, Washington, 1999 .
[15]-Charles Austin Beard , History of The United States , New York , 2001 .
[16]- Clinton Rossiter, parties and politics in America, New York, 1960 .
[17]- Current Richard , American History, A survey, New York, 1965 .
[18]- David C. Whitney, Robin Vaughn Whitney, The American Presidents: Biographies of the Chief Executives from George Washington to Barack Obama, Reader's Digest Association, New York, 2009.
[19]- Harold Underwood Faulkner, American Political Social History, New York, 1943 .
[20]-Henry M. Hart , Jr. Herbert Wechsler, and Richard H. Fallon , The Federal Courts and the [21]-Federal System. NY: Foundation Press , 2010 .
Gaillard Hunt, James Brown Scott , The Debate in the Federal Constitution of 1787: Which Framed the Constitution of the United States of America, New Jersey- 2005.
[21]-J .A . Garraty , A Short History of the American Nation , New York , 1973 .
[22] - James Schler , History of The United States America , Vol.2 , Penguin edition, New York , 1895.
[23]- Kathryn Moore, A Complete History: The American President, Fall River Press, New York ,2007.
[24]-Malcom E. Jewell, and Sarah M Morehouse, Political Parties and Elections in American States, 4th edition. Washington DC: CQ Press , .2000 .
[25]- Max Farrand, The Framing of the Constitution of the United State, Washington, 2000.
[26]- Michael D. Gambon, Documents of American Diplomacy , Camden House, London, 2003.
[27] - N.J. Ward , History of American , New York , 1971 .
28 - http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/599.htm
29 _ https://platform.almanhal.com/Files/2/38984
[30]- https://www.history.com/topics/american-revolution/gouverneur-morris
[31]- https://www.wpunj.edu/about-us/history/wpaterson_timeline.html
[32]https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D9%86_%D8%B1%D9%88%D8%AA%D9%84%D9%8A%D8%AF%D8%AC_(%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A)